

تطريز

الثبوت في ضبط لفظ القنوت

تصنيف العلامة
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة (٩١١) رحمه الله تعالى



منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي
عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى




بَرْنَامَجُ الدَّرْسِ الوَاحِدِ

السَّنَةُ التَّاسِعَةُ ١٤٣١

الكِتَابُ الثَّانِي عَشَر

تَطْرِيز

الثُّبُوت فِي ضَبْطِ لَفْظِ القُنُوت







تطريز
الثبوت في ضبط لفظ القنوت

تصنيف العلامة

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة (٩١١) رحمه الله تعالى

منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين




النسخة الأولى




بسم الله الرحمن الرحيم

للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرجىٰ المراسلة علىٰ البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com







الحمد لله ربِّنا، وأشهد ألَّا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

أمَّا بعدُ:

فهٰذا هو (**الدَّرس الثَّاني عشر**) من (**برنامج الدَّرس الواحد التَّاسع**)، والكتاب المقروء فيه هو «**الثُّبوت في ضَبْط لفظ القُنُوت**» للعلَّامة السُّيُوطيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

وقبل الشُّروع في إقرائه لا بدَّ مِن ذِكْر مُقدِّمتين اثنتين:









المُقَدِّمَةُ الأُولَى: التَّعرِيفُ بالمُصَنِّف

وتنتظمُ فِي ثلاثة مقاصدَ:

- **المقصد الأوَّل: جَرُّ نَسَبِه:**

هو الشَّيخ العلَّامةُ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ أبي بكرِ بنِ محمَّدٍ السِّيوطيُّ الشَّافعيُّ المصريُّ، يُلَقَّب بـ(جلال الدِّين)، ويُقَال في نَسبه: السِّيُوطِيُّ والأُسْيُوطِيُّ، بحذْف الهمزة وإثباتِها.

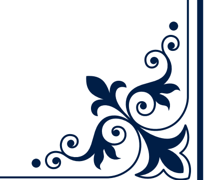
المقصد الثَّانِي: تاريخ مولده:

وُلِد ليلةَ الأحدِ، مُستهلِّ رجبٍ، سنة تسعٍ وأربعين وثمانمائةٍ (٨٤٩).

- **المقصد الثَّالث: تاريخ وفاته:**

تُوفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يومَ الجمعةِ، التَّاسعَ عشر مِن جُمَادىٰ الأولىٰ، سنةَ إحدىٰ عشْرَةَ وتسعمائة (٩١١)، وله مِنَ العُمُرِ اثنتان وسِتُّون سنةً، رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعةً.






المُقَدِّمَةُ الثَّانيةُ: التَّعرِيفُ بالمُصَنِّف

وتنتظم في ثلاثة مقاصدَ أيضًا:

- **المقصد الأوَّل: تحقيق عنوانِه:**

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى اسم كتابِه هذا في كتابِه «الحاوي»، فسمَّاه: «الثُّبوتُ فِي ضَبْط لفظ القُنُوتِ».

- **المقصد الثَّانِي: بيانُ موضوعِه:**

موضوع هذا الكتاب: بيانُ الوجهِ المعتدِّ به فِي ضَبْط الفعل المضارِع (يَعِزُّ)، مِن قول الدَّاعي فِي قُنُوتِه: «**وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**».

- **المقصد الثَّالث: توضيحُ منهجه:**

سَاقَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى كتابَه مُتَّصِلَ المقاصدِ غيرَ مُمَيَّزٍ بما يفصِلُها.

وجَعَلَ صَدْرَه مُقدِّمَةً نَفيسةً في الحَضِّ على الاعتناء بضَبْط ألفاظ المرويَّاتِ.

ثمَّ أورد نُقولًا عن جماعةٍ مِن أهل العربيَّة في بيانِ الكيفيَّاتِ اللِّسَانِيَّة الَّتي يأتِي عليها الفعل المضارِعُ (يَعِزُّ)؛ كَسْرًا، وفَتْحًا، وضَمًّا.

ثمَّ نَظَم مقاصدَ هذا فِي أبياتٍ خَتَم بِها كتابَه.

والسِّيوطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِمَّنْ يجمعُ في بيانِه النَّثْرَ والنَّظْمَ.






قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْد لله وكَفَى، وسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الذِيْن اصْطَفَى.

وَرَدَ عَلَيَّ سُؤالٌ فِي قولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دعاء القنوت: «**وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**»، فَذَكَرَ السَّائلُ أَنَّه قَرَأَه بِكَسْر العَيْن مِنْ (يَعِزُّ)، فَرَدَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَقَال: إنَّما هو (يَعُزُّ) بِضَمِّ العَيْن، مِن باب (نَصَر، يَنْصُر).

وَذَكَر أَنَّه قال: إنَّ (يَعِزُّ) بالكسر إنَّما هو مضارِعُ (عَزَّ) بمعنى (قَلَّ).

وأمَّا (عَزَّ) مِن (العِزِّ) الَّذي هو ضِدُّ (الذُّلِّ)، فَإِنَّ مضارعَه بالضَّمِّ.

هذا ما ذَكَرَه السَّائل.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ مُوجِبَ تدوينِ هذه الرِّسالة: رَفْعُ سُؤالٍ إليه عن (قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دعاء القنوتِ: «**وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**»)؛ المرويِّ فِي حديث الحسنِ بنِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمه أن يقولَ فِي قُنوتِه: «**اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيْمَنْ هَدَيْتَ**...» الحديثَ، عند أبي داودَ وغيرِه.

وهذا الحديثُ صَحَّ دُعاءً عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دون تقييده بلفظ (القنوتِ)، فإنَّ تقييدَه بلفظ (القنوت) الواردِ فِي بعض الطُّرقِ شاذٌّ؛ كما حَكَم به جماعةٌ من الحُفَّاظ كالدَّارقطنيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

فالمحفوظ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّم الحسنَ بنَ عليٍّ دعاءً يدعو به.

واستعمالُ هذا الدُّعاء في القنوت لا مانعَ منه؛ لأنَّه مِن جملة الأدعية الثَّابتة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمراد بـ (القنوت) هنا: دُعاء الدَّاعي في وِتْرِه؛ كما هو مذهب جمهور أهل العلم.

وانفردتِ الشَّافعيَّة بالقنوت في صلاة الصُّبح.

ورُوِي في ذلك حديثٌ عن أنسٍ؛ لا يصحُّ.

ثمَّ إنَّ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ذَكَر الواقعة؛ وهي أنَّ الرَّجل قرأ هذا الحرف (بكَسْر العين، فَرَدَّ عليه) مَنْ رَدَّ عليه وقال: (إنَّما هو (يَعُزُّ) بِضَمِّ العَيْن، مِن باب (نَصَر، يَنْصُر)).

ولم يذكرِ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى هذا الرَّادَّ، وإنَّما عَرَّض به رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى فِي آخِرِ قصيدته، فكأنَّه مِنَ المشتغلين بالعلوم العقليَّة، وليس له أَخْذٌ في العلوم النَّقليَّة - كما سيأتي ذِكْرُه في موضعه من القصيدة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فأقولُ: **إِنَّ ضَبْطَ هَذا اللَّفظ من مهمَّات الدِّين من وجوهٍ:**

أحدها: أَنَّه لَفْظٌ وَرَدَ عن رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَضَبْطُ الألفاظ الواردة عنه صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِن أهمِّ الواجباتِ وآكَدِ المُهمَّات، كما نَصَّ عليه أئمَّةُ الحديث في كُتُبِهم؛ لئلَّا يدخلَ مَنْ رَوَاه على الخَلَلِ فِي قوله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

فَقَال الحافظُ زينُ الدِّين العِراقيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى فِي «أَلْفِيَّته»:

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالمُصَحِّفَا   عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا
فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ مَنْ كَذَبَا   فَحَقٌّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا

الثَّانِي: إِنَّه ذِكْرٌ مِن الأَذكار، وَأَلْفَاظُ الأذكارِ مُتَعَبَّدٌ بِهَا، فَإِذَا حُرِّفَت عَنِ الوَارِدِ فِيها لَمْ يَحْصُلْ بِقَوْلِهَا الثَّوابُ المُرَتَّبُ عَلَيْها.

الثَّالث: إِنَّهُ مِنْ آكَدِ أذكار الصَّلاة، فَيَتَأَكَّد فيه الضَّبط؛ لأنَّ التَّحرِيف وَاللَّحْن في أَذْكَار الصَّلَاة مِنْ أَقْبح الأشياء، وَضَبْطَهَا وَتَصْحِيحَهَا وَإِعْرَابَها مِن أحسن الأمور.

وَقَدْ وَرَدَ فِي بعض الآثار المَنْقُولة الموقوفة: «إِنَّ الله تعالى لا يَقبلُ دعاءً مَلْحونًا».

وَلَا شَكَّ أنَّ التَّحريفَ أسوأُ حالًا مِنَ اللَّحن بكثيرٍ؛ لِأَنَّه يُحِيل المعنى، وَيُخْرِجُ اللَّفظَ عن موضوعِه، فَمَنْ تَحَرَّى ضَبْطَ اللَّفظ على مَا وَرَد فقَدْ دَخَل في حديثِ: «مَنْ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ...»، وشَمِلَه الثَّوَابُ المَوْعُودُ بِهِ فيه، ومَنْ قَصَّر في ضَبْطِهِ وَحَرَّفَه لَمْ يدخلْ فيه.

فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ المحافظةُ على ضَبْط الألفاظ الواردة في الصَّلاة؛ لِيَكون مُحْسِنًا لها مَا أَمْكَنه، وهُو آكَدُ مِنَ الاشتغال بِكثيرٍ من المعقولات؛ لأَنَّه عبادةٌ، وَيَتَرَتَّب عليه

جزيل الأجر والثَّواب.

والسَّاعِي في بيان ذلك مُعِينٌ على الخير، حَقِيقٌ بالأجر الجزيل؛ لأنَّ «الدَّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِه»، خصوصًا وهو سَعْيٌ في ضَبْط لفظ النُّبُوَّة وصِيَانَتِه من التَّحريف، وفِي ذلك من الثَّواب ما لا يخفى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى جملةً نفيسةً في بيان مُوجِب العناية بضَبْط ألفاظ الحديث النَّبويِّ؛ فإنَّ هذه الوجوهَ لا تختصُّ بِهذه الكلمة، بلِ الأحاديثُ النَّبويَّة جميعًا ينبغي أن يُعتنَى بِضَبْطِها ومعرفةِ كيفيَّة قراءتِها والتَّلفُّظ بِها؛ وذلك لأنَّها (**مِن مُهَمَّات الدِّين من وجوه**) عِدَّةٍ - ذكرها المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى -:

أحدها: أنَّ تلك الألفاظ صادرةٌ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وضَبْطُ الألفاظ الواردة عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن أهمِّ الواجباتِ وآكَدِ المُهمَّات، كما نَصَّ عليه أئمَّةُ الحديث في كُتُبِهم؛ لئلَّا يدخلَ مَنْ رَوَاه على الخَلَلِ فِي قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»).

فالَّذي يروي الحديثَ على خلاف ما نَطَقَ به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخشَى عليه أن يندرجَ في جُملةِ القائلين عليه ما لم يَقُل صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ مَنْ يَصْرِفُه عن الوجه المعروف عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد قال عليه قولًا لم يَقُلْه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى هـذا الحـديث المشـهور بلفـظ: («مَـنْ تَقَـوَّلَ عَلَـيَّ»)، وهو عند ابن ماجهْ من حديث أبي هريرةَ بِهذا اللَّفظ، وإسناده حسنٌ.

وهو عند مَنْ هو أعلى منه، وهـو البخاريُّ مِـن حـديث سَـلَمَةَ بـنِ الأكـوعِ؛ أنَّ النَّبـيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

وحديث سلمةَ مِن أفراد البخاريِّ الَّتي انفرد بِها عن بقيَّة السِّتَّة.

والحديثُ مشهورٌ في «الصَّحيحين» وغيرهمـا بلفـظ: «**مَـنْ كَـذَبَ عَلَـيَّ**»، لكـنَّ لفـظ: «**مَنْ يَقُلْ**» هو المناسب للمحلِّ؛ لأنَّ مَنْ حَرَّف ألفاظَ الأحاديث النَّبويَّة داخلٌ في القـول عليه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما لم يقل.

ثمَّ أورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ما يدلُّ على تقرير هذه القاعدة عند أهل الحـديث بالنَّقـل عـن كتاب «التَّبصرة والتَّذكرة» المعروف بـ«أَلْفية العراقيِّ» للحافظ العراقـيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعـالى، وفيها قولُه:

(وَلْيَحْـذَرِ اللَّحَّانَ وَالمُصَحِّـفَا   عَلَـى حَدِيـثِهِ بِـأَنْ يُحَـرِّفَا
فَيَدْخُـلَا فِـي قَوْلِـهِ مَنْ كَذَبَـا   فَحَـقُّ النَّحْـوُ عَلَى مَـنْ طَلَـبَا)

وإنَّما ذَكَر (النَّحو) لأنَّ أكثرَ ما يُحتاج إليه في ضَبْط ألفاظ الحديث النَّبويِّ هـو قواعدُ العربيَّة، ووراءَ ذلك مُفْرداتُها.

فَمَنْ أراد أن يُتقِن ضَبْط ألفاظ الحديث النَّبويِّ:

- فإنَّه يُتقِنُ قواعدَ العربيَّة.
- ثمَّ يتعرَّف إلى مفردات اللُّغةِ عند العرب، حتَّى يعرفَ هل يجـيءُ ذلـك الوجـهُ في كيفيَّة الكلمة اللِّسانيَّة على وجهٍ واحدٍ، أو على وجهين، أو على أكثر.

وممَّا ينبغي أن يُتَنَبَّه له: أنَّ اللَّفظ قد يكون واقعًا في لسان العرب على أكثَر من وجهٍ، لكنَّ الرِّواية تكون مختصَّةً بوجهٍ واحدٍ، وهذا يُوجَد التَّنبيه عليه في بعض الشُّروح، فيُقَالُ بعدَ تعديدِ وجوهٍ منقولةٍ عن العرب: (إلَّا أنَّ الرِّواية لم تَرِدْ إلَّا بوجهٍ واحدٍ)، ويُذْكَر.

وإذا تَعَذَّر معرفةُ ذلك جَازَ أن يكون لفظ الحديث النَّبويِّ بِهذه الوجوهِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عربيٌّ، وإذا كانتِ الكلمةُ تُعْرَف عند العربِ بأكثر مِن ضَبْطٍ فإنَّه يجوز أن يكون النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قالها بواحدٍ مِن تلك الألفاظ.

ثمَّ ذَكَر الوجه الثَّانِي: وهوَ أنَّ هذا الدُّعاء المسؤولَ عنه (ذِكْرٌ مِن الأَذْكار، وَأَلْفَاظُ الأذكار مُتَعَبَّدٌ بِهَا)، ولأجلِ كونِها ممَّا يُتعبَّد بِها صِينَتْ عن بعض ما سَوَّغَه المُحدِّثون؛ كالاختصار؛ فإنَّ المُحَدِّثين صَرَّحوا بجواز اختصار الحديث لعارفٍ بمعناه، إلَّا أنَّهم جعلوا لذلك شروطًا؛ منها: أن لا يكونَ منَ الأذكار المُتَعبَّد بِها، فالأذكار المُتَعبَّدُ بِها لا يجوز اختِصَارُها، بل يُتَعبَّد بِها بألفاظِها.

وكذلك ينبغي أن يقع التَّعَبُّد بضَبْطِها على الوجه المعروفِ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وقال المصنِّف في تعليل ذلك: (فَإِذَا حُرِّفَتْ عَنِ الوَارِدِ فِيْها لَمْ يَحْصُلْ بِقَوْلِهَا الثَّواب المُرَتَّبُ عَلَيْها)، **وليس مرادُه**: انتفاء الثَّواب بالكلِّيَّة؛ لأنَّه لا قائلَ به، **وإنَّما المراد به**: نُقصانُ الثَّواب عن الوجه الأكمل.

فالَّذي يأتِي بشيءٍ من الأذكارِ لا على الوجه التَّامِّ مِن جهة ضَبْطِه، يَبعُد مَنْعُه من وقوعِ الثَّواب واستحقاقِه، وإنَّما يُمْكِن مَنْعُه مِن تحصيل الثواب الأَتَمِّ؛ لأنَّ الثَّواب الأَتَمَّ إنَّما يحصُلُ بكمالِ الضَّبطِ، كما يُسْتَفاد مِن كلام الحافظ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى في «فَتْح الباري».

وإن كان مِن أهل العلم مَنْ وَسَّع في ذلك، وقال: إنَّ المقصود هو الدُّعاء، فعلى أيِّ وجهٍ وقع مُعْرَبًا أو مَلْحونًا حَصَل بذلك الثَّواب، وإنَّما يُنظَر إلى إخلاص العبدِ فيه، وإلى هذا ذهب أبو العبَّاس ابن تيميَّةَ الحفيدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

وما ذهب إليه أبو العبَّاس ابنُ تيميَّة من التَّسويَة بين مُعرِبِ الدُّعاء ومَنْ يلحن فيه إنَّما يستقيمُ إذا كان مَنْ يلْحَنُ فيه عاجزًا عنِ الصَّوابِ، فهذا قد يُقَال: إنَّ دُعَاءَه يحصل له الثَّواب فيه كدُعاءِ مَنْ يُعْرِب الدُّعاء ويَتعبَّد به على وجهٍ صحيحٍ.

وأمَّا مع القُدرة والتَّفريط: فلا ريبَ أنَّهما لا يستويان، وأنَّ مَنْ جاء به على الوجه الأكملِ استحقَّ الثَّوابَ الأكملَ.

ثمَّ ذكر الوجه الثَّالث: وهو أَنَّ الذِّكْرَ المسؤولَ عنه (مِنْ آكَد أذكار الصَّلاة؛ فَيَتَأَكَّد فيه الضَّبطُ؛ لأنَّ التَّحْرِيفَ وَاللَّحْن فِي أَذْكَار الصَّلَاة مِنْ أَقْبح الأشياء، وَضَبْطَهَا وَتَصْحِيحَهَا وَإِعْرَابَها مِن أحسن الأمور)؛ لأنَّ الصَّلاةَ أحسنُ موضوعٍ وأعظمُ عبادةٍ يَتَعبَّد بِها العبدُ.

وهي عبادةٌ تتكرَّر في اليوم واللَّيلة؛ فينبغي أن تكون العنايةُ بِها أشدَّ وأعظمَ.

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ما يُقَوِّي ذلك ممَّا (وَرَدَ فِي بعض الآثار المَنْقُولة الموقوفة: «إنَّ الله تعالى لا يَقبلُ دعاءً مَلْحونًا»)، **وهذا الكلامُ لا أصلَ له**، كما ذكره أبو العبَّاس ابن تيميَّة الحفيدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

ولم يأتِ في أدلَّة الشَّرع تعليقُ القبولِ بذلك، وإنَّما يُمكِن - على ما سبق - تعليقُ كمال الثَّواب.

أمَّا أصل القبولِ: ففي ذلك نَظَرٌ.

ثمَّ قال المصنِّف: (وَلَا شَكَّ أنَّ التَّحريف أسوأ حالًا من اللَّحن بكثيرٍ؛ لِأَنَّه يُحِيلُ المعنى، وَيُخْرِج اللَّفظَ عن موضوعه)؛ فهو يرى أنَّ التَّحريف مُفارِقٌ لِلَّحنِ، وأنَّ التَّحريفَ هو ما أحال المعنى، وأمَّا اللَّحنُ فلا يُحيلُ المعنى، ولا يُخرِج اللَّفظَ عن موضوعِه.

ومِن أهل العلم مَنْ سَوَّى بينهما، وجَعَل التَّحريف لَحْنًا، واللَّحن تحريفًا.

ولا ريبَ أنَّ هذين الأمرين يشترِكان في خروجِهما عن سَنَنِ الكلام المنقولِ، لَكِنَّ قوَّةَ الخروجِ تختلِفُ باعتبار قوَّةِ المتعلَّق؛ فما أدَّى إلى إحالة المعنى وتغييرِه أشدُّ ممَّا كان لَحْنًا لا يؤدِّي إلى ذلك.

ثمَّ قال المصنِّف: (فَمَنْ تَحَرَّى ضَبْطَ اللَّفظ على مَا وَرَد فَقَدْ دَخَل في حديثِ: «مَنْ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ...»، فَشَمِلَه الثَّوَابُ المَوْعُودُ بِهِ فِيه).

وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى - فيما يظهر - لا يُشِير إلى حديثٍ مُعيَّنٍ، لكنَّه يريدُ الأحاديث الواردة في تحسين الصَّلاة وتكميلِها والاهتمامِ بِها، إذْ لا يُوجد في الأحاديثِ المرويَّة حديثٌ أوَّلُه: «مَنْ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ...» يدلُّ على مقصود المصنِّف.

وإنَّما فيها حديثٌ هو الَّذي ذَكَره المُعتنِي في الحاشية: «**مَنْ أَحْسَنَ الصَّلَاةَ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ، ثُمَّ أَسَاءَهَا حِينَ يَخْلُو؛ فَتِلْكَ اسْتِهَانَةٌ بِاللهِ**»، وهو حديثٌ لا يصحُّ، وليس مناسبًا لمقصود المصنِّف في كلامِه.

ولكنَّه يريد الأحاديث العامَّة في تحسينِ الصَّلاة وتكميلِها، فإنَّ مَن حَسَّن صلاته وكَمَّلها، حَصَّل الثَّواب الموعودَ به عليها.

(ومَنْ قَصَّر في ضَبْطِهِ وَحَرَّفَه لَمْ يدخلْ في ذلك) - كما ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

ومعنى (لَمْ يدخلْ)؛ أي لم يدخل في الوجه الأتمِّ منه – كما تقدَّم.

وأمَّا إخراجه بالكلِّيَّة: ففيه نَظَرٌ؛ لكنَّه يكون قد قَصَّر فيما ينبغي عليه مِن تحسين صلاته.

وحينئذٍ فينبغي أن يجتهد المصلِّي في ضَبْط ألفاظِ ما يتعلَّق بالصَّلاة مِن تعبُّداتٍ في أحكامِها مِن أذكارِها؛ كأدعية استفتاحِها، وتَشَهُّدَاتِها، وغيرها.

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أنَّ السَّعي في بيان ذلك من الإعانة على الخير، وأنَّ السَّاعي فيه (مُعِينٌ على الخير، حَقِيقٌ بالأجر الجزيل؛ لأنَّ «الدَّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِه»، خصوصًا وهو سَعْيٌ في ضَبْط لفظِ النُّبُوَّة وصِيَانَتِه من التَّحريف، وفِي ذلك من الثَّواب ما لا يخفى).

فإنفاقُ الأوقات في العناية بضَبْط ألفاظ المرويَّات مِن وجوه العلم الَّتي ينبغي أن يعتني بِها طالبُه.

وأمَّا إهمالُ ذلك، وقراءةُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ كيفما اتَّفَقَ؛ فذلك من عدم المبالاة بلفظ الحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ.

والعنايةُ بذلك تُستَفَاد مِن دوام النَّظر في شروح الحديث؛ الَّتي تعتني بضَبْط ألفاظ الحديث النَّبوِيِّ الواردة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ومِن جملتها: الكتُب المُصنَّفَةُ في غريبِه؛ فإنَّ المصنِّفين في الغريب يذكرُونَ ضَبْط الكلمةِ وَوَجْهَها، ثمَّ يُفَسِّرُون معناها.

وكذلك مطوَّلات الشُّروح كـ«فَتْح الباري» لابن حجرٍ، و«شَرْح مسلمٍ» للنَّوويِّ؛ يُوجَد فيهما العناية بِهذا الأصل.

ويَستصْحِبُ الإنسانُ المعاجم اللُّغويَّة الَّتي تفيده في ذلك.

ومِن أحسن المَعاجم الَّتي ينبغي أن تكون صُحبةَ طالب العلم: كتاب «المصباح المنير» للعلَّامة الفَيُّومِيِّ؛ فإنَّ هذا الكتاب مَع وَجازته عظيمُ الفائدة، وهو أنفعُ من «القاموس المحيط»، وفيه مِن ضَبْط المعانِي، والعنايةِ بوجوهِ اللُّغَةِ والإشارةِ إلى جملةٍ مِن قواعدها؛ ما لا يُوجَد في غيرِه، فهو كتابٌ حَسَنٌ بديعٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

فأقول: لا خِلافَ بين العلماء من أهل الحديث واللُّغة أنَّ (يَعِزُّ) مِن (العِزِّ) المُقَابِل لـ(الذُّل) بِكَسْر العين في المضارع.

قال ابنُ الأثيرِ في كتاب «النِّهاية في غريب الحديث»: (العزيز) فِي أسماء الله تعالى هو الغالِبُ القويُّ الَّذي لَا يُغْلَب.

يُقَال: (عَزَّ) (يَعِزُّ) بالكسر إذا صار عزيزًا، و(عَزَّ) (يَعَزُّ) بالفتح إذا اشْتَدَّ وَشَقَّ.

يُقَال: (عَزَّ عَلَيَّ، يَعِزُّ أن أراك بحالٍ سيِّئةٍ)؛ أي يشتدُّ ويشقُّ عَلَيَّ.

وذَكَر الرَّاغب في «مفردات القرآن» نحوَه.

وَذَكَر الهرَوِيُّ في «الغَرِيبَيْنِ» نحوَه.

وقال النَّوويُّ في «تَهذيب الأسماء واللُّغات»: قال الفَرَّاء يُقال: (عَزَّ الشَّيءُ يَعِزُّ) بالكسر (عِزَّةً) إذا قَلَّ.

فَـ(عَزَّ الرَّجل يَعِزُّ عِزًّا وَعِزَّةً) إِذَا قَوِي بعد ذِلَّةٍ.

ويُقال: (عَزَّ يَعَزُّ) بالفتح إذا اشتدَّ.

يُقال: (عَزَّ عَلَيَّ مَا أَصَابَ فُلَانًا)؛ أي اشتدَّ.

فيُقال: (عَزَّ فُلَانٌ فُلَانًا يَعُزُّه) بالضَّمِّ (عِزًّا) إذا غَلَبَه، قال الله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ ٢٣﴾ [ص:٢٣].

وقَال الفَارابيُّ في «دِيوان الأدب»: أبوابُ المُضَاعَف، بَاب (فَعَل يَفْعُلُ) بفتح العين من الماضي، وضَمِّها في المستقبَل، وأَوْرَدَ فيه أَفْعَالًا كَثيرةً إلى أن قَالَ: (وَعَزَّه)؛ أي

غَلَبَه.

ثمَّ قال: (بَابُ فَعَلَ يَفْعِلُ) بِفَتْح العين من الماضي، وَكَسْرِها من المُستقبَل، وأَوْرَدَ فيه أفعالًا كثيرةً إلى أن قال: (وَعَزَّ مِن العِزَّةِ) نقيض (الذِّلَّة)، وأصلُها من الشِّدَّة.

وقال الزَّمخشريُّ في (كتاب الأفعال): باب (فَعَل يَفْعِلُ) بِالكَسْر مِن المضاعَف، ثمَّ أورد فيه (ضَجَّ يَضِجُّ، وَصَحَّ يَصِحُّ، وَفَرَّ يفِرُّ، وَضَلَّ يَضِلُّ)، وأشياءَ كثيرةً، إلى أن قال: (وَعَزَّ يَعِزُّ إِذَا صار عَزِيزًا)، و(عَزَّ الشَّيء يَعَزُّ عِزَّةً) إذا قَلَّ.

وقال أبو بكرِ ابنُ القُوطيَّةِ في (كتاب الأفعال): (عَزَّ يَعِزُّ) بالكسر (عِزَّةً وَعِزًّا) إذا صار عزيزًا.

والشَّيء عِزًّا وَعَزَازَةً تَعَزَّز: والشَّيء عَظُم.

والرَّجل عزَّ: كَرُمَ.

وَعَزَزْتُ الرَّجل أَعُزُّه – بالضَّمِّ - عِزًّا: غَلَبْتُه، وأيضًا أَعَنْتُهُ.

قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالَى نُقولًا عن جملةٍ مِن أهل العربيَّة؛ كابنِ الأثيرِ، والرَّاغبِ الأصبهانِيِّ، والهَرَوِيِّ صاحب «الغَرِيبَيْنِ»، والنَّوويِّ النَّاقلِ ذلك عن الفَرَّاءِ، والزَّمخشريِّ، والفارابيِّ، وابنِ القُوطيَّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى.

والحاصل من كلامهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى: **أنَّ الفعل الماضي (عَزَّ) يجيءُ مضارِعُه على ثلاثةِ أنحاء:**

- **أوَّلها**: (عَزَّ، يَعُزُّ) بضمِّ عين مضارعِه، بمعنى: غَلَبَه.
- **وثانيها**: (عَزَّ، يَعَزُّ) بفَتْح عينِ مضارعِه، بمعنى: اشتدَّ وضاق.
- **وثالثها**: (عَزَّ، يَعِزُّ) بكسر عينِ مضارعه، بمعنى: قَلَّ، أو عَظُم، أو كَرُم، أو ضدُّ الذُّلِّ.

وحينئذٍ يكون المناسب مِن هذه المعانِي في مضارعِه في قولِ الدَّاعي - كما جاء في الحديث - هو الكسر؛ فيكونُ ضَبْطُه: «**وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**»؛ أي لا يُحَصِّل العِزَّة مَنْ عاداه الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، بل تُكتَب عليه الذِّلَّة؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡأَذَلِّينَ ٢٠﴾ [المجادلة]، فالمُعَادون لله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ حقيقون بالذِّلَّة، ولا تحصل لهم العِزَّة حينئذٍ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالحَاصِلُ: أَنَّ (عَزَّ) له مَعَانٍ؛ فَبَعْضُها بِكَسْرِ العينِ في المضارع، وبعضُها بالفتح، وبعضُها بالضَّمِّ.

وقد نظمتُ في ذلك أبياتًا فَقُلْتُ:

يَا قَارِئًا كُتُبَ الْآدَابِ كُنْ يَقِظًا ... وَحَرِّرِ الْفَرْقَ فِي الْأَفْعَالِ تَحْرِيرَا
(عَزَّ) الْمُضَاعَفُ يَأْتِي فِي مُضَارِعِهِ ... تَثْلِيثُ عَيْنٍ بِفَرْقٍ جَاءَ مَشْهُورَا
فَمَا كَـ(قَلَّ) وَضِدَّ الذُّلِّ مَعْ عِظَمٍ ... كَذَا كَرُمْتَ عَلَيْنَا جَاءَ مَكْسُورَا
وَمَا كَـ(عَزَّ) عَلَيْنَا الْحَالُ أَيْ صَعُبَتْ ... فَافْتَحْ مُضَارِعَهُ إِنْ كُنْتَ نِحْرِيرَا
وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ لَازِمَةٌ ... وَاضْمُمْ مُضَارِعَ فِعْلٍ لَيْسَ مَقْصُورَا
عَزَزْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى قَدْ غَلَبْتُ كَذَا ... أَعَنْتُهُ فَكِلَا ذَا جَاءَ مَأْثُورَا
وَقُلْ إِذَا كُنْتَ فِي ذِكْرِ الْقُنُوتِ وَلَا ... يَعِزُّ يَا رَبُّ مَنْ عَادَيْتَ مَكْسُورَا
وَاشْكُرْ لِأَهلِ عُلُومِ الشَّرْعِ إِذْ شَرَحُوا ... لَكَ الصَّوَابَ وَأَبْدَوا فِيهِ تَذْكِيرَا
وَأَصْلَحُوا لَكَ لَفْظًا أَنْتَ مُفْتَقِرٌ ... إِلَيْهِ فِي كُلِّ صُبْحٍ لَيْسَ مَنْكُورَا
لَا تَحْسِبَنْ مَنْطِقًا يُحْكَى وَفَلْسَفَةً ... سَاوَى لَدَى عُلَمَاءِ الشَّرْعِ قِطْمِيرَا

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ:

خَتَم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى كتابه هذا بِنَظْم ما قَرَّره فيهِ مِنَ المنقول عن الأئمَّة، وهو الَّذي سبقَ بيانُه.

ومعنى قولِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: (وَاضْمُمْ مُضَارِعَ فِعْلٍ لَيْسَ مَقْصُورَا)؛ أي ليس لازمًا.

واللَّازم هو الَّذي لا يستدعِي مفعولًا، بل ينتهِي إلى الفاعِلِ.

فالأفعالُ المتقدِّمة كلُّها لازمةٌ؛ إلَّا ما كان بمعنى: غَلَبْتُه، وهو (عَزَّ، يَعُزُّ) بضمِّ عينِه؛ فإنَّه يكون فِعْلًا متعدِّيًا.

ثمَّ عَرَّض المصنِّف في البيتِ الأخير بحالِ مَنْ ذَكَر الضَّمَّ، فكأنَّ الَّذي تكلَّم ورَدَّ على السَّائلِ رجلٌ لا عنايةَ له بعلوم الشَّرعِ، وإنَّما عنايتُه بالعلوم العقليَّة، وهذه هي النُّكتَةُ فِي ذِكْر ذلك.

فكأنَّه قالَ: إنَّ مَنْ يعتني بالعلوم العقليَّة مِن مَنطقٍ وفلسفةٍ ويُهمِل علوم الشَّرع، فتلك العلوم لا تُساوي لدى علماء الشَّرع **قطميرًا**؛ وهو اللُّفافة الَّتي تكون على النَّواة.

وهٰذا آخِر التَّقرير على هٰذا الكتاب.

وبالله التَّوفيق.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على عبدِه ورسوله محمَّدٍ، وآله وصحبه أجمعينِ.

تَمَّ إقراء الكتاب فِي مَجلسٍ وَاحِدٍ
بعد صلاة الظُّهر يوم الإثنين الثَّالث والعشرين من رجبٍ
سَنَةَ إحدى وثلاثين بَعْدَ الأَرْبَعِمائَةِ وَالأَلْفِ
فِي جامع الإيمان بحي النَّسيم بِمَدِينَةِ الرِّياض



فَوَائِد

فَوَائِد

فَوَائِد

فَوَائِد